

خطر المتطرفين الإسلاميين يقلق ألمانيا رغم تراجع أعدادهم

برلين - أعلنت الحكومة الألمانية أن أكثر من نصف الإسلاميين المصنفين على أنهم مصدر خطر على الأمن العام في ألمانيا أو أي "شخص ذي صلة" ليس لديهم جواز سفر ألماني، فيما صنفت السلطات الأمنية خلال عام 2019 عدداً أقل من الإسلاميين كأشخاص "خطرين" مقارنةً بعددهم العام الماضي، لكن خطرهم لم ينته.

وتصنف أجهزة الشرطة في نطاق الجريمة ذات الدوافع السياسية الأشخاص الذين تفترض قيامهم بجرائم خطيرة تصل إلى حد الهجمات الإرهابية بانهم مصدر خطر على الأمن. أما عن الأشخاص "ذوي الصلة" فهم من يقومون بمساعدة لوجيستية مثلاً.

وبحسب البيانات، أقام في ألمانيا 362 إسلامياً ممن يمثلون خطراً على الأمن في نهاية مارس الماضي، فضلاً عن 436 شخصاً "ذو صلة".

وأظهر بحث أجرته الهيئة الاتحادية للهجرة وشؤون اللاجئين أن 485 شخصاً من الأشخاص المصنفين كذلك لا يحملون الجنسية الألمانية، وأن 270 شخصاً منهم تقدموا بطلب لجوء في الماضي. إلا أن الحكومة الألمانية لم تصرح بآلية بيانات عن وضعية الإقامة الحالية الخاصة بهم. وبعد حوادث وهجمات شهدتها ألمانيا في السنوات القليلة الماضية، زادت السلطات المختصة الضغط على المتطرفين الإسلاميين وضيق الخناق عليهم من خلال المدهامات والاعتقالات، بحيث تراجع عدد الخطرين منهم. لكن ذلك لا يعني تراجع خطرهم.

وأكدت وزارة الداخلية الألمانية أنها صنفت خلال عام 2019 عدداً أقل من الإسلاميين كأشخاص "خطرين" مقارنةً بعددهم العام الماضي.

وحتى بداية شهر نوفمبر الماضي تم تصنيف 679 شخصاً من الوسط الإسلامي المتطرف كـ "خطرين". في حين كان عدد هؤلاء "الإسلاميين الخطرين" قد وصل إلى 774 شخصاً في شهر يوليو من عام 2018.

وقال أرمين شوستر، ممثل الاتحاد المسيحي في لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الاتحادي (بونستاغ)، إن ذلك يعود أيضاً إلى الضغط المتزايد وتضييق الخناق على الإسلاميين بعد هجوم أنيس عامري بشاحنة على سوق عيد الميلاد في برلين ومقتل 12 شخصاً.

وأضاف شوستر أنه في إطار الضغوط على الإسلاميين، إلى جانب حملات المدهامات والاعتقالات، لا تتأخر السلطات الأمنية في تحديد الإسلاميين المتطرفين وتصنيفهم كخطرين، بحيث لا تغفل عن مراقبة نشاطاتهم.

وأكد أن الدوائر الأمنية لا تراقب الشبكات والمجموعات الإسلامية المتطرفة فقط، وإنما "النشأ المنفردة" أيضاً، أي الأفراد الذين يمكن أن يقوموا بهجمات إرهابية بمفردهم دون التنسيق مع شبكة أو مجموعة معينة.

ويقول يورغ راديك، نائب رئيس نقابة الشرطة الألمانية، "تراجع عدد الإسلاميين المتطرفين 'الخطرين' لا يعني تراجع خطرهم، صحيح أن كشفهم صار يتم أكثر من السابق بفضل زيادة عدد رجال الشرطة في هذا المجال، لكن ذلك لا يعني القبول إن الخطر قد تراجع".

وتراجع عدد الإسلاميين المتطرفين بشكل طفيف بسبب عمليات الترحيل والمحاکمات وكذلك الهزائم التي مني بها تنظيم الدولة الإسلامية، لكن مع ذلك تعتقد السلطات الألمانية أن ستة إسلاميين "خطرين" سافروا إلى سوريا

التعاون العسكري بين واشنطن ونيقوسيا يغضب أنقرة

تدخل الولايات المتحدة في شرق المتوسط يعرقل أجنات تركيا



رسائل أميركية لتركيا في شرق المتوسط

وحدرت اليونان تركيا من تجاوز "الخطوط الحمراء" عقب الاتفاق الذي أبرمته مع الوفاق الليبي بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. وأكدت أثينا أنها لن تسمح بأي نشاطات تركية يمكن أن تتعدى على الحقوق السيادية لليونان.

وتشعر أثينا بالقلق من الاتفاق الذي يمنح تركيا حقوقاً في مناطق شاسعة من المتوسط تم مؤخراً اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز فيها.

وتسعى تركيا لتوسيع حدودها البحرية نحو جزيرة قبرص المقسمة ومناطق أخرى تقول اليونان إنها تقع ضمن جرفها القاري بموجب القانون الدولي. وفي فبراير الماضي، أرسلت فرنسا حاملة طائرات إلى ميناء ليماسول القبرصي، في استعراض للقوة في النزاع بين قبرص وتركيا بشأن حقول الغاز.

وذكرت هيئة الإذاعة والتلفزيون القبرصية أن الحاملة "شارل ديغول" التابعة للبحرية الفرنسية وصلت بعد تدريب مع الجيش القبرصي. ويرى مراقبون أن باريس بعثت برسالة لأنقرة من خلال هذا التحرك مفادها أن هناك انسجاماً في المواقف الأوروبية الراضة لاستفزازات تركيا في شرق المتوسط وتحركاتها المريبة.

وأشار هؤلاء إلى أن التحرك الفرنسي ليس بمعزل عن جملة تحركات أخرى يجريها كل من الاتحاد الأوروبي والأطراف المعنية بشرق المتوسط وأمنه على غرار إسرائيل ومصر واليونان وغيرها.

ولعل أبرز هذه التحركات التجمع الذي استضافه البرلمان الأوروبي وضم خبراء ومسؤولين وسياسيين حنروا جميعهم من خطر الانتهاكات التركية في شرق المتوسط.

معتبرتين أن ذلك سيؤدي إلى احتكاك غير ضروري. وفي العام 1974 احتلت تركيا الجزء الشمالي من قبرص رداً على انقلاب قام به قوميون قبرصية سعيًا لضم الجزيرة إلى اليونان.

وخيمت أجواء سلمية بصورة عامة على الجزيرة في العقود التالية وقام قادة القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك في السنوات الأخيرة ببناء علاقات بين شرطي الجزيرة.

وتصاعد التوتر مؤخراً بسبب قيام تركيا بعمليات تنقيب عن الغاز قبالة سواحل الجزيرة، وصفها الاتحاد الأوروبي بأنها غير قانونية، فيما شجع المسؤولون الأميركيون في الوقت نفسه التقارب الحاصل بين قبرص واليونان مع إسرائيل، حليفة واشنطن الرئيسية في المنطقة.

وتصر أنقرة على زعزعة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط عبر الاعتداء على الحقوق البحرية لعدد من دول المنطقة بالاستمرار في عمليات التنقيب عن الغاز رغم التنديد الدولي والأوروبي ورغم تعبير اليونان عن استعدادها لفض الخلافات.

ونقلت صحيفة زمان التركية عن نائب وزير الشؤون الخارجية اليوناني نيكولاس فارفيتسيوتيس قوله "إذا كان الاختلاف الوحيد بيننا يتعلق بإعلان منطقة اقتصادية حصرية، فنحن مستعدون للتفاوض والجلوس على الطاولة مع تركيا ومناقشة القضية".

واحتدم التوتر بين أثينا وأنقرة في الأشهر الأخيرة عقب إضفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتفاقاً بحرياً مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر، ما أثار حفيظة اليونان وأسدى قلقاً دولياً واسعاً بشأن انتهاكات تركيا في البحر المتوسط خلافاً للقانون الدولي.

صنّف دبلوماسيون غربيون إعلان الولايات المتحدة لبرنامج تعاون عسكري مع قبرص الرومية ضمن سياقات تحجيم "العريضة" التركية في مياه شرق المتوسط، ما يعرقل أجنات أنقرة للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل نيقوسيا. وتأتي الخطوة الأميركية عقب خطوة فرنسية مماثلة، ما يضيق الخناق على التحركات التركية الاستفزازية.

لا يشمل مشروع التعاون الأميركي الشرطي الشمالي من الجزيرة. وشددت الوزارة في بيانها على أن هذا الأمر "لن يساعد في استعادة مناخ من الثقة في الجزيرة ولا في إعادة إرساء السلام والاستقرار في شرق البحر المتوسط".

وأعلنت الولايات المتحدة الأربعاء أنها تعزز إجراء تدريبات عسكرية مع قبرص للمرة الأولى في تاريخها. وكان الكونغرس الأميركي أنهى العام الماضي حظراً استمر عقوداً لبيع الأسلحة للجزيرة المتوسطية التي تحتل تركيا ثلثها الشمالي. وكانت الولايات المتحدة فرضت حظر أسلحة على الجزيرة بأكملها عام 1987 بهدف منع حصول سباق تسلح فيها وتشجيع أطراف الجزيرة على التوصل إلى تسوية سلمية.

وقال وزير الخارجية مايك بومبيو إن وزارته ستقوم للمرة الأولى بتمويل تدريبات عسكرية لقبرص كجزء من "علاقتنا الأمنية الأخذة في التوسع".

وأضاف بومبيو "هذا جزء من جهودنا لتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين لتعزيز الاستقرار في شرق البحر المتوسط". ويندرج هذا التعاون ضمن برنامج التعليم والتدريب العسكري الأميركي الدولي الذي يهدف إلى تدريب ضباط أجانب وتعزيز التعاون بين الدول الصديقة والقوات الأميركية. وحدرت تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية من إنهاء الحظر،

أنقرة - سارعت وزارة الخارجية التركية الخميس إلى التذيد بقرار الولايات المتحدة إدراج الشرطي الأوروبي من جزيرة قبرص ضمن برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي التابع لها، ما قد يعرقل أنشطة التنقيب عن النفط التي أجل حماية مياهاها الإقليمية التي تشهد تقوم بها أنقرة قبالة سواحل نيقوسيا.

وتفتح الخطوة ملفاً جديداً في سجل الخلافات المتصاعدة بين واشنطن وأنقرة، الحليفين في حلف شمال الأطلسي، كما أنها تعزز قدرات نيقوسيا الدفاعية من أجل حماية مياهاها الإقليمية التي تشهد انتهاكات متكررة من جانب تركيا الساعية إلى احتكار الثروات النفطية التي تتركز بها المنطقة.



مايك بومبيو

التدريب مع قبرص جزء من علاقتنا الأمنية الأخذة في التوسع

ويقول منتقدو القرار إنه جاء بنتائج عكسية بإجبار قبرص، العضو حالياً في الاتحاد الأوروبي، على البحث عن شركاء آخرين، فيما أغضبت تركيا الولايات المتحدة بشراؤها منظومة صواريخ دفاعية متقدمة من روسيا، رغم عضويتها في الحلف الأطلسي.

وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان "نريد أن نذكر حليفنا الأميركي بأن معاملة شرطي الجزيرة على قدم المساواة هو مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة"، فيما

تبادل السجناء بين كابول وطالبان ينعش آمال السلام

كابول - قال متحدث باسم الحكومة الأفغانية الخميس إن الحكومة قررت الإفراج عن المزيد من سجناء حركة طالبان على أمل البدء في محادثات السلام، وذلك بعد أن قدمت الحركة للحكومة قائمة معدلة باسماء المئات من المحتجزين من أفرادها.

وكان خلاف حول نحو 600 سجين من إجمالي 5000 سجين تريد طالبان الإفراج عنهم قد حال دون بدء محادثات السلام بوساطة أميركية بهدف إنهاء الحرب الدائرة منذ الإطاحة بالحركة الإسلامية المتشددة قبل ما يقرب من 19 عاماً.

ورغم أن الطرفين سبق لهما الإفراج عن عدد من المحتجزين لديهما فقد قالت

الحكومة الأفغانية إنها لا تريد إطلاق سراح بعض السجناء لأسباب أمنية وأن حلفاءها الغربيين يعترضون أيضاً على الإفراج عن البعض.

وقال جاويد فيصل المتحدث باسم مجلس الأمن الوطني "قدموا لنا قائمة أخرى وستستمر عملية الإفراج، لكن يجب أن تبدأ المحادثات المباشرة على الفور". وكانت الولايات المتحدة وحركة طالبان توصلتا إلى اتفاق تاريخي في فبراير على سحب القوات الأميركية مقابل ضمانات أمنية من جانب الحركة. وفي إطار الاتفاق وافقت طالبان على بدء محادثات لاقتسام السلطة مع الحكومة التي تدعمها الولايات المتحدة. وينص الاتفاق على الإفراج عن حوالي خمسة آلاف سجين من طالبان،

وألّف من الحكومة، قبل المحادثات الأفغانية - الأفغانية.

وأفجرت الحكومة عن 4018 مسلحاً، واطلقت طالبان سراح 737 من القوات الموالية للحكومة. وتدفع الولايات المتحدة باتجاه إجراء محادثات سلام بين المسلحين والحكومة التي تدعمها واشنطن في كابول منذ 2001، لكن الحركة المتشددة خرقت مراراً بنود الاتفاق، ما يعرقل آمال استئناف المفاوضات. وترجع مستوى العنف في البلاد منذ أعلنت طالبان وفقاً لإطلاق النار لثلاثة أيام نهاية مايو بمناسبة عيد الفطر. لكن السلطات الأفغانية تؤكد أنّ هجمات المتطرفين تجذبت بقوة في الأسابيع الماضية. ولقي المئات من قوات الأمن الأفغانية والمدنيين حتفهم



الذئاب المنفردة تُورق أجهزة الاستخبارات

خلال الأسابيع الأخيرة، حيث تواصل طالبان هجماتها ضد القوات الحكومية. وحدرت الحكومة من أن زيادة في مستوى العنف يمكن أن تعرض عملية السلام مع طالبان للخطر.

وبحسب الأمم المتحدة، سقط أكثر من 800 مدني بين قتيلاً وجريحاً جراء هجمات متعمدة استهدفتهم في النصف الأول من عام 2020 في أفغانستان، مقابل سقوط أكثر من عشرة آلاف بين قتيلاً وجريحاً في عام 2019.

وفي نهاية العام الماضي أفادت تقديرات الأمم المتحدة بأن النزاع في أفغانستان أوقع أكثر من مئة ألف شخص بين قتيلاً وجريحاً في الفترة الممتدة من عام 2009 حتى عام 2019.